تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2013 إلى غاية 2018

Solvency assessment of insurance companies
Case study of national insurance companies from 2013 to 2018

نذير أولاد سالم[1,*]، عمر الفاروق زرقون[2]، محمد السعيد اوبيرة[3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (nadir02008@gmail.com)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (farouk_30@hotmail.com)

[3] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (oubira.mohamedsaid@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 20 سبتمبر 2021م؛ **تاريخ المراجعة:** 27سبتمبر 2021م ؛ **تاريخ القبول:** 28 جانفي 2022م.

ملخص: يعالج البحث إحدى الجوانب المهمة في عمل شركات التأمين، إذ تشكل القدرة على تعويض المؤمنين لهم عند تعرضهم للمخاطر المؤمن ضدها أهمية بالغة من شأنها التأثير على استمرارية نشاط مؤسسات التأمين، وللحيطة بغية مواجهة هذا الخطر وضعت مجموعة من الإجراءات من بينها ما اصطلح عليه اقتصاديا بالملاءة المالية، وقد تم التطرق في البحث إلى الجانب النظري لتطور كيفية قياس الملاءة في شركات التأمين وأهمية هامش الملاءة كحد أدنى يضمن حقوق المؤمنين واستمرارية نشاطها، أما الجانب التطبيقي فقد تم عرض وتحليل لكيفية قياس الملاءة في شركة SAA بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة، ومن خلال ما تم عرضه في وتحليله خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : هشاشة نظام الملاءة في شركات التأمين الجزائرية رغم التطور الذي شهده، ويبقى كتوصيات على الجهات الوصية والمؤسسات التأمينية المعنية الأخذ بما تقتضيه الملاءة حسب القانون الجزائري، كما نوصي بالإصلاح بما يواكب الإصلاح المحاسبي فيما يخص قواعد قياس الملاءة لوجود علاقة بين طرق التقييم القياس المحاسبي وأهمية الإفصاح عن الملاءة المالية لشركات التأمين وللمؤمنين كحق قبل وبعد عقد التأمين.

الكلمات المفتاح: تأمين؛ملاءة مالية؛هامش الملاءة

تصنيف JEL: XNN؛ XNN

Abstract: The research deals with an important aspect in the work of insurance companies, as the ability to compensate the insured for them when they are exposed to the risks insured against them is extremely important that affects the continuity of this companies, in order to face this risks, as set of procedures has been established, including solvency, the study touched on the theoretical side of the development of how to measure solvency in insurance companies and the importance of solvency margin as a minimum that guarantees the rights of believers and the continuity of their activity, as for the applied aspect, a presentation and analysis of how to measure solvency in the SAA company was presented based on the company's annual report, the study concluded several results, the most important of wich are : the fragility of the solvency system in Algerian insurance companies, despite the development witnessed, we recommend the reform in line with the acconting reform regarding the rules of solvency measurement and the importance of disclosing the solvency of insurance companies and insurers as a right befor and after insurance contract.

Keywords: insurance, solvency, solvency margin.

Jel Classification Codes :XNN ;XNN

* المؤلف المرسل

I- تمهيد :

تشكل شركات التأمين أحد الدعائم المهمة لاقتصاديات الدول، وتتعرض كل الشركات باختلاف نشاطها لمجموعة من المخاطر، وتعد شركات التأمين ليست بمعزل عن ذلك، وفي هذا الصدد وبغية مواجهة هاته المخاطر تتخذ مجموعة من الإجراءات الوقائية، وهو ما يحتم على شركات التأمين الأخذ بهذه الإجراءات الاحترازية المحلية والتي تعتبر إلزامية بقوة القانون، ويعتبر عدم القدرة على تعويض زبائن شركات التأمين عند حدوث المخاطر المؤمن ضدها من أكبر مخاوف هذا النوع من الشركات، وهو ما يعرضها للإفلاس، ولقد حرص المشرع الجزائري على وضع أسس ومعايير من شأنها حماية حقوق ومصالح الزبائن والحفاظ على استقرار النظام المالي لهذه المؤسسات.

أ. إشكالية الدراسة

ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع، وجاء البحث ليجيب على الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في :

إلى أي مدى يمكن تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين ؟.

ب. الأسئلة الفرعية :

- ما هي شركات التأمين وما دورها في الاقتصاد الجزائري ؟؛
- كي يتم حساب هامش الملاءة المالية في شركات التأمين؟؛
- كي يتم تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين ؟.

ت. فرضيات الدراسة :

- لشركات التأمين أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال التوظيفات المالية؟؛
- يتم حساب هامش الملاءة المالية في شركات التأمين من خلال مجموعة حسابات الأموال الخاصة (خصوم الميزانية)؟؛
- تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين من خلال مؤشرات هامش الملاءة المالية؟.

ث. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال تحديد هامش الملاءة و كيفية حسابه في شركات التأمين حيث يعتبر معرفة هامش الملاءة من محددات تقييم الأداء المالي و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

ج. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة و التي جاءت حول تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين لمعرفة الوضعية المالية الحقيقة لشركات التأمين، و تحديد المخاطر المالية التي قد توجهها و بالتالي تحديد نقاط قوة وضعف شركات التأمين من أجل المحافظة على استمرارية المؤسسة.

ح. الدراسات السابقة

- **دراسة (سليمة طبايبية، 2011)**، يتجسد الهدف الأساسي لهذا البحث في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها، تم اختيار الشركة الجزائرية للتأمين عينةً للبحث كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين في الجزائر باعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث واثبات فرضيته في الجانب النظري، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للبحث، حيث توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين تسعى دائما إلى تحقيق الربحية وتحسين الأداء المالي لها، والذي يعتبران أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذا لقرارات المتعمقة بالنشاطات المستقبلية، كما تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين تتمتع بهامش ملاءة معتبري ضمن مواجهة خطر الفشل ا باسترداد جزء من أموالها المستثمرة .
- **دراسة (طرطاق رتيبة، 2018)**، هذه الدراسة كانت بهدف إثراء الدراسات العلمية المحلية والتزويد الراغبين من الاستفادة منها في مجال التامين وعمدة الباحثة من هذه الورقة إلى دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية للفترة من 2011 إلى 2015 كونها فترة تقع في

ظلال إصلاحات الجديدة التي عرفها قطاع التأمينات وذلك بغية معرفة" ما مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة لنظم الملاءة في التأثير على الصلابة المالية لشركات التأمين الجزائرية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ، نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت عن وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تأمينات الأضرار، وتواجد متحفظ لشركات التأمين على الأشخاص، وهذا ما يعكس ضعف قطاع تأمينات الأشخاص في الجزائر، والذي يؤدي إلى ضياع فرص توظيفية هامة، كان من الممكن استغلالها خاصة فيما يتعلق بتأمين الحياة والوفاة.

- **دراسة (Céline Michaïlesco,2010)**، تمثلت مشكلة الدارسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان واسبانيا، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وكذا تحديد نشاط المؤسسة وما قد يواجه مستقبلا، والبحث لتحقيق رغبات مستخدمي ومحللي المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية وإمكانية معرفة مقدرة هذه الشركات في الحصول على تمويل خارجي أو الاعتماد على مصادرها الداخلة من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسات.

أولا الإطار النظري للدراسة:

1- تعريف الملاءة المالية

يتم استخدام مصطلح الملاءة **solvency** للدلالة بشكل عام على القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقه، ورغم الاستخدام الواسع للمصطلح في عدة قطاعات، إلا أنه يمكن إسقاطها حسب نشاط شركات التأمين أن الملاءة المالية لشركات التأمين هي القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير طوال مدة سريان عقد التأمين من خلال تفاوت الأصول للالتزامات من جهة، وعدم المساس بأصول الشركة عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة من جهة أخرى (الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 375/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 344/95 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995.). ولهذا وضعت الهيئات الوصية في الجزائر إطار تنظيمي لشركات التأمين/أو إعادة التأمين يحدد نظام ملاءة مالية لشركات التأمين، وهذا من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين المؤرخين في 16 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق ل 28 مارس 2013م، الأول : المرسوم التنفيذي رقم 114/13 والمتعلق بالاشتراكات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والمرسوم التنفيذي الثاني رقم13 /115 والذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 343/95 المؤرخ في جمادي الثانية 1416 هـ الموافق ل 30 أكتوبر سنة 1995 م والمتعلّق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطورات الدولية في مجال التأمين ولإدارة المخاطر المرتبطة بشركات التأمين بفعالية أكثر (عبد القدوس، صفحة 07).

وحسب الفقرة 2 من المادة 210 من الأمر رقم 95/07، والمرسوم التنفيذي 343/95 (مريم و حسين، 2018، صفحة 34) (مريم و حسين، 2018، صفحة 34):

" الملاءة المالية في شركات التأمين و/أو شركات إعادة التأمين تكون مدعمة من خلال وجود هامش إضافي من المخصصات التقنية أو هامش ملاءة

2- تعريف هامش الملاءة

يمثل هامش الأمان الحد الإلزامي المحتفظ به، الذي يعد الانخفاض عنه إنذار مبكر لإحداث الإجراءات التصحيحية من قبل الشركة أو بتدخل الهيئات التنظيمية، كما يعتبر هامش الملاءة بمثابة رأس المال الإضافي بحيث يستعمل من أجل تغطية ومواجهة مخاطر متعددة متعلقة بالتأمين و/أو إعادة التأمين (سعاد، صفحة 149)، وقد وضع المشرع الجزائري قواعد تنظم إنشاء هامش الملاءة المالية، من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 115/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 ، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95/343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 ، وقد النص الجديد قواعد تكيفت مع التأمين على الأشخاص، وأصبحت هذه المراجعة حتمية بعد دخول قانون الفصل بين التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص حيز التنفيذ في 2011 ، وتنطوي هذه المراجعة التي أدخلها المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، على ثلاث أهداف رئيسية هي : (عبد القدوس، صفحة 22)

- التمييز بين هامش الملاءة الذي تحدده شركات التأمين على الممتلكات، والهامش الذي ستنشئه شركات التأمين على الأشخاص؛

- تعزيز قواعد تكوين هامش الملاءة من خلال دمج المبالغ المرحلة، سواء كانت إيجابية أو سلبية والهدف من ذلك هو إعطاء مستوى حقيقي لهامش الملاءة؛
- الامتثال للمصطلحات الجديدة التي جاء بها نظام المحاسبة المالية، حيث أن" المخصصات التقنية "أصبحت تسمى" المخصصات التنظيمية"، في حين يتم تعويض" الديون التقنية "بعبارة" المخصصات أو الأحكام التقنية."

وفيما يتعلق بالعتبات المنصوص عليها فهي محددة في الجدول الموالي والذي يوضح الحد الأدنى لهامش الملاءة في شركات التأمين على الأضرار وإعادة التأمين وباقي فروع التأمين ماعدا التأمين على الأشخاص حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 115/13 :

جدول رقم (1) :هامش الملاءة في شركات التأمين على الأضرار وإعادة التأمين

النسبة	التعليق
(رأس المال العامل الاجتماعي + الإحتياطات+ المؤونات التقنية) / الديون التقنية	**هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية**
(رأس المال العامل الاجتماعي + الاحتياطات+ المؤونات التقنية) / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين	**يجب أن لا يقل عن 20 % من أقساط التأمين الصافية**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 115/13.

أما فيما يخص شركات التأمين على الأشخاص أو فروع التأمين على الحياة-الوفاة، زواج-ولادة والرسملة، يساوي على الأقل مجموع 4%من الأرصدة الحسابية و % 0,3 من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة، ويقصد بـ "رؤوس الأموال تحت الخطر" الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الأرصدة الحسابية (طرطاق، 2018، صفحة 200).

وحسب المادة 4 من القرار الوزاري رقم 04 الصادر في 22 جويلية 1996 ينبغي على كل شركة تأمين و/أو إعادة التأمين أن تقدم كل ثلاثي البيان رقم 09 لإدارة الرقابة والذي تبين فيه هامش ملاءتها، وفي حالة انخفاض هامش الملاءة عن نسبة 20% من رقم الأعمال، أجبر المشرع الجزائري الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ توقيع محضر معاينة العجز الانخفاض عن النسبة المحددة وجب اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال أو إيداع رهانات في الخزينة العمومية يتحدد من طرف المدير العام للشركة، وتكون المعاينة نتيجة رقابة فجائية يقوم بها المحافظون المراقبون أو تقوم بها مؤسسات الرقابة الأخرى المؤهلة طبقا للتنظيم المعمول به.

3- قواعد قياس الملاءة

يتم قياس الملاءة المالية لشركات التأمين بمجموعة من المؤشرات والنسب يمكن اختصارها في الجدول الموالي :

جدول رقم (2) : نسب قياس الملاءة في شركات التأمين وإعادة التأمين

النسبة	طريقة حسابها	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	**الأموال الخاصة/ إجمالي التعويضات**	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل

		عن حالة عسر مال أو الإفلاس.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق الماليةٌ	**رأس المال الحر / تقسيم إجمالي الاستثمارات**	تقيس هامش الأمان ف مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق الماليةٌ.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق الماليةٌ	**الأموال الخاصة/ الأوراق المالية المستثمرة**	تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	**الأصول الثابتة / الأموال الخاصة**	تمثل مدى تغطيةٌ أموال شركة التأمينٌ الخاصة أصولها الثابتة.
التعويضٌات للديوٌن التقنيةٌ	**التعويضات / الديون التقنية**	تسمح بتقديرٌ مدى قدرة الشركة على تعويضٌ الحوادث، حيثٌ سٌتحسن أن تقترب من الواحد الصحيحٌ.
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقٌه	**هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه**	يجب أن تكون اكبر من الواحد

المصدر : سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية : دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، البحوث، جامعة 08 ماي 1945قالمة – الجزائر، ص81.

II – الطريقة والأدوات :

1– الوظائف التقنية لشركة الوطنية للتأمين

1-1 وظيفة الإنتاج:

تتمثل وظيفة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بين الشركة وزبائنها على مختلف أنواع التأمينات التي تعرضها شركات التأمين، حيث تقوم هذه الوكالات بتسويق هذه العقود ، بينما تقوم المديريات الجهوية والمركزية بمتابعة هذه العملية من حيث :

- تصميم الوثائق التقنية الخاصة بعقود التأمين.
- مراقبة عمليات الإنتاج حسب الفروع والوكالات.

وفيما يلي سنوضح حجم الأقساط الصادرة من الفروع للشركة الوطنية للتأمين وذلك خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2018 :

جدول رقم (3) : تطور أقساط التأمين للفترة مابين 2013 إلى غاية2018 للشركة الوطنية للتأمين

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأمين السيارات	20 532	20680	20634	20 005	20 006	20 038
تامين الأخطار المتعددة	4 323	4921	5657	5 747	5 994	6 453
تأمين الفلاحي	421	548	745	749	492	614

تأمين النقل	317	318	362	373	410	489
المجموع	25 561	26 467	27 398	26 874	26 902	27 594
نسبة التطور	-	3.54 %	3.52 %	-1.91 %	0.10%	2.57%

المصدر: التقارير السنوية للفترة (2013 -2018.) للشركة الوطنية للتأمين.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأقساط التأمين في تزايد مستمر، حيث ارتفعت في سنة 2014 بنسبة 3.54% ، وارتفعت في سنة2015 بنسبة 3.52%، وهذه الزيادات المتتالية في حجم الأقساط راجع إلى الزيادة في حجم الاكتتاب في مختلف الفروع وهذا مما يدعم الشركة مكانتها في السوق التأمين، ولكن في سنة 2016 انخفض حجم أقساط التأمين بنسبة 1.91%، وسبب هذا الانخفاض راجع نقص في حجم الاكتتاب من جهة ومن جهة أخرى شهدت الجزائر في سنة 2016 أزمة مالية حيث أن المؤسسات الاقتصادية والعمومية قامت بتخفيض الغلاف المالي للتأمين ممتلكاتها وكذلك قامت الدولة بتوقيف عملية استيراد السيارات وذلك مما أدي إلى نقص في عملية البيع وهذا يؤثر بشكل سلبي على شركات التأمين في عملية إصدار الوثائق ، ثم ليرتفع سنتي 2017 و 2018 بنسبة 0.10% و2.57% على التوالي.

2-1 وظيفة التعويض:

عندما يتعرض المؤمن لهم للحوادث والوقوع في الخطر تلتزم لهم الشركة الوطنية للتامين بالتعويض حسب الاضرار المتوقعة وما هو متفق علية في عقد التأمين، وعادة يتم التعويض الزبائن من طرف الوكالات هذا اذا كان مبلغ التعويض يقل عن 150.000 دج (التسوية تتم في الوكالة)، أما اذا زاد مبلغ التعويض عن 150.000 دج تتم تسوية ملف الحادث بين الوكالة والمديرية الجهوية والمركزية حيث تقوم على :

- مراقبة تسوية ملفات التعويضات التيتقوم بها الوكالة؛
- اعطاء توجيهات وتعليمات الاجراءات الخاصة بتسوية الاضرار؛
- متابعة العلاقات مع المحامين والخبراء في تحديد قيمة الضرر.

وفيمايلي سنوضح حجم التعويضات المسددة حسب الوكالات للشركة الوطنية للتأمين وذلك خلال الفترة من 2013 الى 2018 :

الجدول رقم (4) : تطور التعويضات المسددة للفترة مابين 2013 إلى غاية 2018 للشركة الوطنية للتأمين.

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأمين السيارات	13 602	14 349	15 143	14 419	14 220	15 514
تامين الأخطار المتعددة	623	896	798	1 436	1 396	1 282
تأمين الفلاحي	82	146	146	184	170	162
تأمين النقل	21	229	297	130	140	132
المجموع	14 328	15 620	16 384	16 169	15 926	17 090
نسبة التطور	6,13%	9 ,02%	4 ,89%	-1.31%	1.50%-	7.30%

المصدر : التقارير السنوية للفترة (2013 -2018.) للشركة الوطنية للتأمين.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم التعويضات المسددة في تزايد مستمر، حيث نلاحظ ان قد ارتفع سنة 2013 بنسبة 6.13% مقارنة مع سنة 2012 ، وهذه الزيادات تستمر الى غاية سنة 2015 بنسبة 4.89 % مقارنة مع سنة 2015 وهذا راجع الى حجم الكبير في عدد التصريحات بالحوادث، ثم في سنة 2016 انخفضت نسبة 1.31 % وهذا راجع الى نقص في تصريحات الحوادث، ثم استمر في الانخفاض سنة 2017 بنسبة % 1.50 ثم ارتفع بنسبة 7.30% سنة 2018.

2- تغطية الالتزامات التقنية

من المعتبر أن الاموال المجمعة لدى الشركة الوطنية للتأمين فد تكون من اموالها الخاصة أو من حملة وثائق التأمين، ونظرا لوجود فارق زمني بين تحصيل اقساط التأمين وتسديد الالتزامات الشركة، تلجا الشركة الى توظيف اموالها في اوجه استثمارات مختلفة لتحقيق عوائد مالية معتبرة وتوفير سيولة اللازمة لمواجهة هذه الالتزامات.

والجدول التالي يبين مدي تغطية الالتزامات التقنية بالتوظيفات المالية خلال السنوات :

الجدول رقم (5) : تغطية الالتزامات التقنية بالتوظيفات المالية للفترة ما بين 2013 الى غاية 2018 .

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التوظيفات	45 180	45 397	46 337	45 802	41 886	39 671
الالتزامات التقنية	29 162	29 390	34 422	27 571	27 860	26 415
نسبة التغطية	154.93%	154.46%	134.61%	166.12%	150.34	150.18

المصدر : من إعداد الباحثين

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة تغطية الالتزامات التقنية كانت كليا خلال السنوات من 2013 الى غاية 2018 ، ذلك مما يعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ومع ذلك تحيق فوائض في التغطية.

واذا اردنا التأكد من النسبة القانونية لتغطية للالتزامات التقنية بالقيم الدولة ، يمكن من ادراج الجدول التالي :

الجدول رقم (6) : تغطية الالتزامات التقنية بالقيم الدولة للفترة ما بين 2013 الى غاية 2018

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيم الدولة	16 662	19 432	21 536	28 649	20 826	29 190
الالتزامات التقنية	29 162	29 390	34 422	27 571	27 860	26 415
نسبة التغطية	57.14%	83.08%	66.12%	104%	74.75	110.50

المصدر : من إعداد الباحثين

من خلال الجدول اعلاه نجد ان الشركة الوطنية للتأمين تحترم في كل السنوات للنسبة المحددة قانونيا لتغطية قيم الدولة للالتزمات التقنية (المحددة 50%)، وهذا مما يجعل الشركة في وضعية جيدة ومستقرة في مواجهة التزاماتها.

3- الملاءة في شركات التأمين :

3-1 حساب هامش الملاءة :

حيث يتكون هامش الملاءة في شركات التأمين من :

- رأس المال الاجتماعي؛
- الاحتياطات؛
- المؤونات التقنية.

ومن خلال الجدول التالي سنبين تطور هامش الملاءة في الشركة الوطنية للتأمين :

الجدول رقم (7) : تطور هامش الملاءة للفترة ما بين 2013الى غاية 2018 .

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018

رأس المال الاجتماعي	20 000	20 000	20 000	20 000	30 000	30 000
الاحتياطات	6 052	7 489	9 500	11 399	3 171	4 272
المؤونات التقنية	3 570	3 811	3 697	3 771	3 668	3554
هامش الملاءة	29 622	31 300	33 197	35 170	36 839	37 826
نسبة مئوية	-	5.66%	6.06%	5.94%	4.74%	2.68

المصدر : من اعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن هامش الملاءة في تزايد مستمر، حيث ازدا في سنة 2014 بنسبة 5.66% ، وفي سنة 2015 بنسبة 6.06% ، وفي سنة 2016 بنسبة 5.94% ، وفي سنة 2017 بنسبة 4.74% ليرتفع سنة 2018 بـ 2.68% مقارنة بسنة 2017 .

وترجع هذه الزيادات في حجم الملاءة الى الزيادة المستمرة في الاحتياطات والمؤونات التقنية في مجمل السنوات، وبالرغم من اخفاض في المؤونات التقنية سنة 2015 بنسبة 3% .

3-2 حساب نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية :

وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (8) : تغطية الالتزامات التقنية بالهامش الملاءة للفترة ما بين2013 الى غاية 2018 .

الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
هامش الملاءة	29 622	31 300	33 197	35 170	36 839	37 826
الالتزامات التقنية	29 162	29 390	34 422	27 571	27 860	26 415
النسبة%	101%	106%	96%	128%	%132	%143

المصدر : من اعداد الباحثين

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة تغطية هامش الملاءة للديون التقنية خلال فترة الدراسة بيرة جدا التي بلغت في نسبة 117% في المتوسط ، وهذا يدل على ان هناك ملاءة ممتازة للشركة وذلك مما يزيد الثقة الكبيرة للعملاء.

الجدول رقم (9) : تغطية اقساط التأمين بالهامش الملاءة للفترة ما بين 2013 الى غاية 2018 .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
هامش الملاءة	29 622	31 300	33 197	35 170	36 839	37 826
أقساط التامين	25 561	26 467	27 398	26 874	26 902	27 594
النسبة%	116%	118%	121%	130%	%137	%138

المصدر : من اعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية هامش الملاءة من أقساط التأمين خلال فترة الدراسة بلغت 127% في المتوسط، ومنه هذه النسبة تدل على ان الشركة تتمتع بملاءة جيدة، وهذا مما يزيد الثقة في عملائها.

II- النتائج ومناقشتها :

بعد عرض الجانب القانوني الذي نص عليه المشرع الجزائري، والتطرق بالتوازي إلى الجانب الميداني من خلال التقارير السنوية (2013-2018) للشركة الوطنية للتأمين تبين ما يلي:

- نلاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن الشركة الوطنية للتأمين تحترم خلال السنوات الدراسة عن ما جاء به المشرع الجزائري فيما يتعلق بالملاءة المالية؛
- كما أن الشركة الوطنية للتأمين تتمتع بملاءة جيدة، حيث نجد أن الهامش المكون في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة مما يعكس مدى إرادة الشركة في تعزيز قدرتها على الوفاء، وهذا من شأنه يزيد من ثقة العملاء في الشركة؛
- بالنسبة لتكلفة الحوادث للشركة الوطنية للتأمين والتي بلغت في المتوسط نسبة 56 % وهذه الوضعية حرجة بالنسبة للشركة من ناحية تغطية تكاليف تسييره أخرى، وهو ما أدى بالشركة باللجوء إلى نشاط ثاني ألا وهو الاستثمار لجلب السيولة من أجل التحكم في تكاليفها الاستغلالية؛
- من خلال عرض لتطور القوانين الضابطة للملاءة في شركات التأمين الجزائرية فإنها تفتقد للاستحداث خاصة بعد فرض ضريبة التلوث (2020) على المكتتبين (فيما يتعلق بتأمين السيارات)، كونهم (المكتتبين) يمثلون الجزء الأكبر من إيرادات شركات التأمين، والذي من شأنه (حسب اعتقاد الباحثين) أن يخفض في نسبة الاكتتاب بسبب الضريبة؛

بعد أزمة الصحة العالمية (كوفيد 19) كشفت هشاشة نظام الملاءة خاصة بالنسبة للعقود طويلة الأجل والذي تبعه عدة أزمات منها أزمة السيولة والتي من شأنها إنقاص عدد المكتتبين في ظل تزايد المخاطر وعدم السيطرة على الوباء.

IV- الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الملاءة المالية في كيفية استخدامها من اجل ضمان حقوق المؤمنين في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين بالجزائر خلال الفترة 2013-2018 وبالاعتماد على التقارير السنوية للشركة وكذا مجموعة القوانين الجزائرية ذات العلاقة، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج

- الإحالات والمراجع :

الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 375/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 344/95 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995. (بلا تاريخ).

حسناوي مريم، و حساني حسين. (جوان, 2018). دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية .

رتيبة طرطاق. (2018). الملاءة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الإستراتيجية الحديثة –دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية. مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ، صفحة العدد الخامس.

طار عبد القدوس. (بلا تاريخ). بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين – دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر للفترة 2010-2015، أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

لفتاحة سعاد. (بلا تاريخ). إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، مذكرة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، سطيف: جامعة فرحات عباس.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نذير ولا سالم، عمر الفاروق زرقون، محمد السعيد أوبيرة (2021)، **تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 13-22.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).